طالب الدول المجاورة بعدم الالتزام بقانون قيصر وفتح الحدود مع سورية لمرور البضائع إليها

من دمشق اتحاد المحامين العرب يلغي اتفاقية مع الاتحاد الدولي بسبب عضوية إسرائيل فيه

محمد منار حميجو

كشف نقيب المحامين السوريين الفراس فارس أن اتحاد المحامين العرب اتخذ قراراً بإعفاء النقابة من الرسوم المترتبة عليها خلال السنوات الماضية والمقدرة بنحو ٣٧٠ ألف دولار، معتبراً أنه بهذا الإجراء يؤكد أن دعم الاتحاد ليس فقط معنوياً وبالكلمة بل أيضاً مادي.

وعقد المكتب الدائم للاتحاد اجتماعه الاسبوع الماضي في سورية والذي استمر لمدة يومين بحضور عدد كبير من المحامين العرب والسوريين تحت شعار « التضامن مع سورية في مواجهة العدوان والحصار الجائر.. لا للمبادرات.. نعم لعودة كامل الأرض الفلسطينية والقدس العاصمة الأبدية».

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد فارس أنه سوف يتم العمل على تحضير مواد في القوانين الدولية التي تتحدث عن العقوبات الجنائية المتعلقة بعدوان دولة على أراضي دولة أخرى أو قطع المياه عنها تمهيداً لتشكيل لجنة من الاتحاد والتي من المتوقع أن تتألف من النقباء أو الأمناء المساعدين مهمتها إعداد ملف قانوني عن العدوان التركي على الأراضي السورية، لافتاً إلى أن النقابة سوف تمد الاتحاد بالمعلومات حول هذا الموضوع.

ولفت فارس إلى أن الاتحاد طالب على أقل تقدير الدول العربية المجاورة مع سورية بفتح حدودها لتسهيل نقل البضائع والمواد الغذائية والطبية إلى سورية وعدم التزامها بقانون قيصر إضافة إلى تسهيل نقل السكان بين الحدود.

وأعلن فارس أن الاتحاد ألغى من دمشق الاتفاقية التي عقدها في زمن أمينه السابق والمعزول ناصر الكريوين مع الاتحاد الدولي بسبب وجود إسرائيل كعضو في الاتحاد.

وأوضح فارس أن الاتحاد يعكس رأي الشارع العربي باعتبار أن مهنة المحاماة مهنة اجتماعية مرتبطة بالمجتمع وبالتالي فإن مطالبات الاتحاد تعبر عن مطالبات الشارع العربي.

وبيّن فارس أن حضور النقباء العرب بهذا الشكل الكثيف يعتبر إنجازاً رائعاً وهو بحد ذاته موقف منهم فهم يبادلون سورية المحبة.

وأصدر الاتحاد أمس الأول بياناً طالب فيه برفع الحصار الجائر عن الشعب السوري مؤكدين حق سورية في اتباع كل السبل للقضاء على الإرهاب والإرهابيين وتحرير كامل أراضيها المحتلة وأدان استهداف الدول الاستعمارية لأي جزء من الأراضي السورية ودعم العصابات الإرهابية، مطالبين المجتمع الدولي بالضغط على تلك الدول المحتلة وإجبارها على الانسحاب من الأراضي السورية.

كما أدان البيان الجريمة الكبرى التي يرتكبها النظام التركي والمستمرة منذ عام بقطع مياه الشرب عن مليون ونصف مليون سوري يقطنون في محافظة الحسكة وقطع النظام التركي المياه عن العراق وسورية واصفاً ذلك بجريمة ضد الإنسانية تضاف إلى جرائمه ومخالفة للقوانين الدولية، مشدداً على حق سورية في استعادة أراضيها المحتلة وفي مقدمتها الجولان المحتل ويحيي صمود أبناء الجولان في وجه العدوان الإسرائيلي.

«قسد» تقطع الكهرباء والماء عن مليون سوري في الحسكة

عضو مكتب تنفيذي: الحلول البديلة لا تسد ٥ بالمئة من حاجة المواطنين

الحسكة - دحام السلطان

بات أكثر من مليون مواطن من أبناء مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي، يعيشون أزمة حقيقية اليوم نتيجة لعدم وصول مياه الشرب إليهم، بعد توقف محطة آبار «علوك» عن العمل بشكل كامل، بعد قيام ميليشيا «قسد» بقطع التيار الكهربائي القادم من محطة التغذية في بلدة «الدرباسية إليها، الأمر الذي أدى إلى خلق معاناة طويلة ومستمرة ولا تزال تضغط على أنفاس المواطن في مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي؟».

وبيّن مسؤول قطاع المياه في المكتب التنفيذي بالمحافظة حسن الشمهود في تصريح لـ«الوطن» أن الوضع الآن أصبح بانحدار وبات ينذر بحدوث كارثة إنسانية تهدد حياة أكثر من مليون مواطن، نتيجة لقيام ميليشيا «قسد» بقطع التيار الكهربائي المغذي للمحطة وتوقفها بالكامل، والاستمرار في المعاناة التي تكمن أيضاً بقيام المحتل التركي بالتحكم بعمل المحطة، وإصراره على تشغيل مضخة واحدة فقط من أصل ١٠ مضخات فيها، و٧ آبار من مجموع عدد الآبار البالغ عددها ٣٤ بئراً، الأمر الذي أدى إلى زيادة وجبات التقنين اليومي لضخ المياه إلى بيوت المواطنين إلى أكثر من ٢٥ يوماً، بعدما كانت تتراوح بين ٤-٥ أيام؟ عندما كنت تعمل المضخة بطاقتها القصوى.

وأشار الشمهود إلى أن الحلول الحالية والبديلة من قبل أجهزة الإدارة المحلية والهيئات والمنظمات المحلية والدولية العاملة في المحافظة، لا تؤدي الغرض لأنها لا تسد سوى حاجة ٥ بالمئة من حاجة المواطن، التي بدأ عملها مع المعاناة منذ احتلال مدينة رأس العين وريفها بتاريخ اليوم التاسع من شهر تشرين الأول عام ٢٠١٩، والتي رافقها حالة ٢١ انقطاعاً لمياه الشرب عن أكثر من مليون مواطن، لافتاً إلى أن الحلول النهائية لن تكون إلا بعودة الجيش العربي السوري وإنهاء كل أشكال الاحتلال الأجنبي وفرض وجود شرعية الدولة ومن ثم تفعيل العمل بمشروعي نهر دجلة والفرات المتوقفة منذ بدء الحرب على سورية.

> الاحتلال التركي يمنع تشغيل مضخات محطة «علوك»

وأكد مسؤول قطاع المياه حيال تفاقم الوضع الحالي الحاجة إلى أخذ الضامن الروسي لدوره الكامل والحقيقي والكامن، من خلال الضغط على المحتل التركي وميليشيا قسد وقمع التعديات الحاصلة على خط التغذية الكهربائية القادم من محطة كهرباء الدرباسية إلى محطة مياه علوك، إضافة إلى السماح لورش مؤسسة المياه بصيانة وتشغيل محطة علوك بشكل دوري وأخذ دورها أيضاً في محطة خزانات مياه الحمة، وإزالة التعديات الواقعة على خط المياه القادم من محطة «علوك» إلى الحسكة عبر بلدة تل تمر «غرب الحسكة»، الذي يمر بمسافة ٣٠ كم ضمن المناطق المحتلة من قبل تركيا و٤٠ كم ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة قسد، وعن طريق الضامن الروسي نفسه.

مواطن يقترح والتموين ترد .. تحديد موعد ثابت لاستلام الخبز من المعتمد

معاون وزير التموين: اقتراح في محله.. وإطلاق خدمة الرسائل وعملية التوطين ١٢ تموز القادم

طرطوس- هيثم يحيى محمد

مع اقتراب تطبيق الآلية الجديدة لتوزيع الخبز التمويني في أربع محافظات ومنها طرطوس يخشى الكثير من المواطنين استمرار الخلل ونقاط الضعف التي مازالت ترافق الآلية الحالية للتوزيع إضافة لخشيتهم من استمرار الإنتاج بنوعية سيئة في نسبة كبيرة من المخابز العامة والخاصة..

وضمن هذا الإطار يقول المواطن نظير عنجاري باسمه وباسم الكثير من المواطنين في طرطوس إن هناك مشكلة خاصة بتوزيع الخبز لا أحد يشير إليها، فبما أنه لا يوجد موعد ثابت لوصول الخبز إلى المعتمد لذلك يبقى المواطن مشغولاً طوال اليوم بمعرفة موعد وصول الخبز وأغلب المواطنين لا يعلمون موعد وصوله باستثناء المقربين من المعتمد فهؤلاء يعلمون فور وصول الخبز لذلك فإن بقاء الخبز عند المعتمد ساعات طويلة يجعل الخبز غير صالح للاستهلاك، فالخبز ليس مثل السكر والرز والغاز وبالتالي يجب البحث عن الحل بحيث يستلم المواطن حقه من الخبز فور إنتاجه.

وفي ضوء ما تقدم يقترح عنجاري أن يتم تحديد موعد ثابت لكل معتمد يأخذ به الخبز من المخبز وبالوقت نفسه الزام المعتمد بأخذ الخبز في هذا الموعد من دون أي تأخير وتحميله مسؤولية أي تأخير ولو أخذه بسيارة خاصة على حسابه لأن ربحه بالخبز كاف وأيضاً إلزام هذا المعتمد بوضع الخبز ضمن أقفاص مجهزة لهذه الغاية سواء أثناء نقل الخبز أم أثناء وضعه بالمحل.

ويضيف: الأهم من كل ذلك أن تصل رسائل للمواطنين فور وصول الخبز إلى المعتمد واستلامه له وبهذه الحالة يعلم المواطن بموعد وصول الخبز ويستلمه من دون تأخير وإذا كان هناك من يقول إن وصول الرسائل إلى المواطنين دفعة واحدة يسبب الازدحام فأعتقد أنه بالإمكان برمجة الرسائل بحيث تصل تباعاً وإذا تعذر ذلك فإن الانتظار أفضل من الانشغال طول اليوم.

رد «التموين»

وضعنا كل ما ورد أعلاه أمام معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان وسألناه عن إمكانية تحقيق المقترح الوارد على لسان المواطن مع بداية تطبيق خدمة الرسائل والتوطين فأجاب نعم يمكن تحقيقه لأنه مطلب حق ويمكن العمل على تنظيم العمل بهذه الطريقة بالتنسيق مع الإدارة المحلية..

ورداً على سؤال «الوطن» حول الوقت المحدد للمباشرة بتطبيق التوطين والرسائل بطرطوس قال سليمان إنه يتم ترتيب الأمور كالتالي: بعد اعتماد نقاط البيع النهائية في المحافظة يتم تنزيلها على المنصات الإلكترونية للبطاقة، ومن ثم يتم فتح باب التوطين فيها علماً أن إطلاق الخدمة سيكون في الثاني عشر من تموز القادم مضيفاً إن الآلية التي سيتم اعتمادها هي استكمال لمشروع أتمته توزيع الخبز وهي شقان: الأول بوضع الحصة على البطاقة والثاني من خلال التوطين وهو العمل الجديد (الربط المكاني المؤتمت) ويضمن ذلك الحصول على المادة من نقطة محددة يختارها المواطن بنفسه وحصته تبقى موجودة فيها طول اليوم من دون ازدحام ويستطيع تعديل النقطة عند الحاجة.

جامعات خاصة تفصل عدداً من طلابها!

معاون الوزير: إدارات الجامعات مسؤولة عن تطبيق القواعد الصادرة

اسطفان: نظام الساعات المعتمدة بلا «عمود فقري» وهناك قرارات لا علم للطلبة بها!

فادي بك الشريف

انتقد عضو المكتب التنفيذي لاتحاد طلبة سورية رئيس مكتب التعليم الخاص فايز اسطفان، الآلية المتبعة بنظام الساعات المعتمدة في الجامعات الخاصة، معتبراً أنها بلا «عمود فقري» وهناك قرارات لا علم للطلبة بها (على حد قوله)!

وأكد اسطفان أنه تم فصل العديد من الطلبة في بعض الجامعات الخاصة بسبب انتهاء مدة الإنذارات الأكاديمية والفصول الاستدراكية، وبذلك لن يتمكنوا من التسجيل للعام الدراسي القادم.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد اسطفان أن هناك تفاوتاً واضحاً في الجامعات الخاصة فيما يخص الإرشاد الأكاديمي، كما أن الأمر يختلف من كلية لأخرى ضمن الجامعة، بيد أن معظم الجامعات الخاصة ليس لديها (إرشاد أكاديمي) بشكل مطلق..

وأشار إلى أن المسؤولية وأي تقصير، لا يمكن تعميمه على الجميع، وخاصة أن هناك عدداً من الجامعات الملتزمة بتطبيق القرارات وتسهم دائماً في تنفيذ التعليمات الصادرة بدقة وشفافية، ما ينعكس إيجاباً على مصلحة الطلبة وتعزيز الثقة بالإدارات.

مضيفاً: في البحث عن حيثيات المشكلة، وجدت أنه ثمة أسباب أدت إلى هذه الحال، جزء كبير منها تتحمله إدارات عدد من الجامعات الخاصة التي يعمل بعضها بنوع من اللامبالاة مع قضايا الطلبة خلافاً للقوانين والأنظمة الجامعية.

وتابع عضو المكتب التنفيذي: إن معظم من تم فصلهم كان بسبب الغياب التام للإرشاد الأكاديمي في الجامعات الخاصة، رغم أنه العمود «الفقري» في نظام الساعات المعتمدة الذي تتبعه هذه الجامعات، أيضاً معظم الطلبة ليس لديهم أي علم بالقرارات الناظمة لعمل جامعاتهم بسبب الاختلاف التام بينها وبين تلك القرارات الناظمة لعمل الجامعات الحكومية.

وأضاف: ما يزيد الطين بلة أن عدداً كبيراً من أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الخاصة لا يعرفون هذه القواعد، وقال: بكل أسف لا يتوقف الأمر عند هذه الأسباب، بل هناك أخرى غيرها كعدم طرح المقررات في الفصول الدراسية بشكل مدروس، ما قد يجعل الطالب راسباً في المقررات لعدة فصول متتالية، وبالنتيجة بقاء المعدل التراكمي للطالب متدنياً، وهذا يؤدي بالمحصلة إلى فصله من الجامعة.

وبحسب اسطفان: صحيح في جزء من الحالات قد يتحمل نتيجتها الطالب نفسه بسبب إهماله لدراسته وتقصيره، لكن تبقى المسؤولية الأكبر على الإدارات الجامعية التي تلعب في أغلب الأحيان دوراً سلبياً يتنافى مع دورها، فمثلاً لم تقم بإبلاغ الطلبة بوجود إنذارات أكاديمية لديهم بحسب قرار مجلس التعليم العالي رقم /٢١/ تاريخ ٢٨ /٠٩/ ٢٠١٤ حتى وجدوا أنفسهم خارج الجامعة بشكل مفاجئ.

وقال: غير مقبول أن تتعامل إدارات بعض الجامعات الخاصة بهذه الآلية المترهلة مع قضايا الطلبة، فهم جاؤوا لتلقي العلم وليس لشراء الشهادات وتعليقها على الحائط، مشيراً إلى أن مكتب التعليم الخاص في الاتحاد الوطني لطلبة سورية يتابع قضايا الطلبة ولا يدخر جهداً في حلها، فمصلحة الطلبة تبقى فوق كل اعتبار.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير التعليم العالي والبحث لشؤون الجامعات شكري بابا أن إدارات الجامعات الخاصة مسؤولة عن تطبيق القواعد الناظمة الصادرة من وزارة التعليم العالي، مؤكداً أن الوزارة جاهزة لتلقي أية شكاوى من أي طالب.

وحول قرار فصل العديد من الطلبة في بعض الجامعات الخاصة، أكد بابا أن انتهاء مدة الإنذارات الأكاديمية والفصول الاستدراكية تستوجب عملية الفصل، مشدداً على ضرورة إعلام الطلبة بجميع القرارات الصادرة وأن يكونوا على اطلاع مستمر.